Australian Government
Department of Health and Aged Care

حول قانون رعاية المسنين لعام 2024

About the *Aged Care Act 2024*

سيبدأ تطبيق قانون رعاية المسنين الجديد اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2025. سيكون هذا القانون هو الإطار الرئيسي الذي ينظم عمل نظام رعاية المسنين. تقدم هذه النشرة ملخصًا لكل فصل من فصول القانون وتوضح ما تقوم به الحكومة الأسترالية لدعم هذه التغييرات حاليًا وفي المستقبل.

خلفية القانون الجديد

أصدرت (Royal Commission) Royal Commission into Aged Care Quality and Safety [المفوضية الملكية لجودة وسلامة رعاية المسنين] (المفوضية الملكية) تقريرها النهائي في مارس/آذار 2021. حيث حددت طرقًا لتحسين نظام رعاية المسنين. كانت التوصية الأولى للـ Royal Commission للحكومة الأسترالية هي إصدار قانون جديد لرعاية المسنين قائم على الحقوق.

دعونا الجميع لتقديم ملاحظاتهم حول التغييرات المقترحة على قانون رعاية المسنين، وقدمنا مشروع قانون رعاية المسنين لعام 2024 في سبتمبر/أيلول 2024. تم إقراره من قبل البرلمان الأسترالي (البرلمان) في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وتمت الموافقة عليه كقانون جديد في 2 ديسمبر/كانون الأول 2024. سيبدأ تطبيق قانون رعاية المسنين الجديد اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2025.

كما قام البرلمان أيضًا بتمرير مشروع قانون (نصوص الأحكام المترتبة والانتقالية) الخاص برعاية المسنين لعام 2024 في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. هذا القانون يدعم الانتقال إلى قانون رعاية المسنين الجديد.

نظرة عامة على القانون الجديد

يستجيب القانون الجديد لنحو 58 توصية طرحتها المفوضية الملكية. كما أنه يُشرّع قوانين حول:

- Statement of Rights [بيان حقوق] كبار السن
- تحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من خدمات رعاية المسنين

- تمويل خدمات رعاية المسنين بموجب القانون الجديد، بما في ذلك ما ستدفعه الحكومة وما يمكن أن يُطلب من الشخص المسن دفعه.
- Support at Home program [برنامج خدمات الدعم في المنزل]
- تعزيز Aged Care Quality Standards [معايير جودة رعاية المسنين] - هذه المعايير تحدد ما هي خدمات رعاية المسنين التي تتسم بالجودة والأمان
- منح صلاحيات أقوى للجهة المشرّعة، أي مفوضية جودة وسلامة رعاية المسنين.

يهدف القانون الجديد إلى إنشاء نظام رعاية مسنين أقوى في أستراليا. سيكون له تأثير على جميع أقسام نظام رعاية المسنين. وسيقوم القانون بما يلي:

- تغيير كيفية تقديم مقدمي خدمات رعاية المسنين للخدمات لكبار السن في منازلهم والبيئات المجتمعية ودور الرعاية السكنية
- سن قوانين لضمان سلامة نظام رعاية المسنين، وأن الناس يُعَاملون باحترام ويتمتعون بجودة الحياة
- استبدال قوانين رعاية المسنين الحالية.

يغطي القانون الجديد خدمات رعاية المسنين الممولة من الحكومة. وهذا يشمل البرامج التي لم تكن تغطيها قوانين رعاية المسنين في الماضي. على سبيل المثال، برنامج National Aboriginal and Torres Strait Islander Flexible Aged Care [البرنامج الوطني للرعاية المرنة للمسنين من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس] (NATSIFAC) وCommonwealth Home Support Programme [وبرنامج الكومنولث للدعم المنزلي] (CHSP).

كما يحتوى القانون الجديد أيضًا على نموذج تنظيمي جديد لإدارة رعاية المسنين. يهدف هذا النموذج إلى دعم مقدمي الرعاية المسجلين لتقديم خدمات رعاية عالية الجودة للمسنين وزيادة مساءلتهم.

الفصل الأول - مقدمة

يشرح الفصل الأول الأفكار والمصطلحات المستخدمة في القانون الجديد. يضمن ذلك أن الجميع يستخدم المصطلحات بنفس الطريقة، وأن الأدوار والواجبات واضحة.

يتضمن الفصل الأول ما يلي:

- أهداف القانون الجديد - ويصف ذلك الغرض من القانون
- Statement of Rights [بيان الحقوق] - يحدد ذلك الحقوق التي يتمتع بها كبار السن في نظام رعاية المسنين
- Statement of Principles [بيان المبادئ] - يوجه ذلك كيفية تصرف الموظفين والمنظمات واتخاذهم القرارات بموجب القانون الجديد.

كما يشرح دور الداعمين في مساعدة كبار السن على اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني - الدخول إلى نظام رعاية المسنين

يغطي الفصل الثاني تحديد مَن يمكنه الحصول على خدمات رعاية المسنين الممولة.

يتضمن هذا الفصل ما هو السن الذي يجب أن يكون عليه الأشخاص للحصول على خدمات رعاية المسنين. سيساعد ذلك في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في عدم وجود شباب يعيشون في دور رعاية المسنين.

يغطي الفصل كيفية حصول الأشخاص على الموافقة للوصول إلى خدمات رعاية المسنين. يجمع مسار التقييم الواحد بين خدمات التقييم المختلفة في نظام واحد.

كما يتضمن الفصل الثاني أيضا إجراءات عمّا يلي:

- كيف نقيّم الاحتياجات ونتخذ قرارات بشأن التمويل للرعاية السكنية باستخدام Australian National Aged Care Classification [التصنيف الوطني الأسترالي لرعاية المسنين] (AN-ACC)

- كيف نُقيّم الاحتياجات، ونتخذ القرار بشأن الخدمات التي يمكن للشخص الحصول عليها، والتمويل لبرنامج Support at Home [الدعم في المنزل]
- من له أولوية الحصول على خدمات رعاية المسنين الممولة
- كيف ينال الناس فرصة الحصول على خدمات رعاية المسنين.

الفصل الثالث - مقدمو الخدمات المسجلون والعاملون ومشغلو المنصات الرقمية

يجب على مقدمي الخدمات التسجيل لدى مفوضية الجودة وسلامة رعاية المسنين (المفوضية) قبل أن يتمكنوا من تقديم خدمات رعاية المسنين. يشرح الفصل الثالث كيفية تقييم المفوضية لطلبات التسجيل. كما ستوافق المفوضية أيضا على دور الرعاية السكنية كجزء من هذه العملية.

ويحدد الفصل الثالث القواعد والالتزامات المتعلقة بما يلي:

- مقدمو الخدمات المسجلون، حتى لو تعاقدوا من الباطن لتقديم بعض الخدمات
- العاملون
- الأشخاص المسؤولون - الأفراد الذين يشغلون أدوارًا قيادية داخل وكالات مقدمي خدمات رعاية المسنين.

ستكون المفوضية قادرة على اتخاذ إجراء قانوني إذا لم يستوف مقدم الخدمة شروط التسجيل. قد يشمل ذلك عقوبات مدنية جسيمة.

كما يوضح الفصل الثالث أيضًا الواجبات الجديدة لمقدمي الخدمات المسجلين والأشخاص المسؤولين. كما يوجد أيضا واجبات جديدة لمقدمي المنصات الرقمية الذين يصممون مواقع الويب أو التطبيقات أو الأنظمة لدعم تقديم خدمات رعاية المسنين.

الفصل الرابع - الرسوم والمدفوعات والإعانات

يشرح الفصل الرابع طريقة تمويل خدمات رعاية المسنين. يشمل ذلك ما ستدفعه الحكومة وما يمكن لمقدمي الخدمات المسجلين طلبه من كبار السن دفعه.

وينص الفصل الرابع على ما يلي:

- متى سيعتمد التمويل الحكومي على الإعانات أو المنح
- عندما يتم تقديم التمويل من خلال برامج رعاية المسنين المتخصصة، مثل برنامج CHSP أو برنامج NATSIFAC.

يشير الفصل الرابع إلى أجزاء الدعم التي تستند إلى احتياجات الشخص والأجزاء التي تستند إلى التكاليف الثابتة لمقدم الخدمة.

كما يحدد ما قد يتعيّن على الأشخاص دفعُه من تكاليف خدمات رعاية المسنين الممولة وكيف يجب على مقدمي الخدمات إدارة هذه المدفوعات.

يوضح الفصل طريقة إجراء اختبار مستوى الدخل لتحديد الأهلية للحصول على برامج الرعاية السكنية و Support at Home. لا ينطبق اختبار الدخل على برامج رعاية المسنين المتخصصة.

يحتوي الفصل الرابع على قواعد حول كيفية قيام مقدمي الخدمات المسجلين بما يلي:

- توقيع اتفاقيات الإقامة مع كبار السن
- فرض رسوم الإقامة
- إدارة ودائع الإقامة القابلة للاسترداد.

الفصل الخامس - حوكمة نظام رعاية المسنين

يشرح الفصل الخامس من سيدير نظام رعاية المسنين وكيفية الإدارة. وهذا ما يسمى بالحوكمة.

ستدير مجموعة من المناصب نظام رعاية المسنين كما يلي:

- وزير الصحة ورعاية المسنين، المسمى بـ "System Governor" [حاكم النظام] - يدير عملية تشغيل نظام رعاية المسنين، بما في ذلك تحقيق الوصول العادل إلى الخدمات
- Inspector-General of Aged Care [المفتش العام لرعاية المسنين] - يراقب نظام رعاية المسنين ويقدم تقاريره إلى البرلمان
- Aged Care Quality and Safety Commissioner [مفوض جودة وسلامة رعاية المسنين] (المفوض) - يدير تسجيل مقدمي الخدمة وينظم جودة رعاية المسنين وسلامتها والمسائل المالية. كما يسعى هؤلاء للتأكد من أن يعمل مقدمو خدمات رعاية المسنين بطريقة شفافة وأخلاقية
- Complaints Commissioner [مفوض الشكاوى] - وهو يتولى معالجة الشكاوى المقدمة للمفوضية
- Aged Care Quality and Safety Advisory Council [المجلس الاستشاري لجودة وسلامة رعاية المسنين] - يشرف على عمل المفوضية.

الفصل السادس - الآليات القانونية

سوف يتمتع كل من المفوض العام ومفوض الشكاوى وحاكم النظام بمجموعة من الصلاحيات تمكنهم من القيام بأدوارهم. يشرح الفصل السادس كيف يمكنهم ممارسة هذه الصلاحيات. كما يشرح متى يمكن للمفوض السماح لشخص مصرّح له بدخول دار رعاية سكنية دون موافقة مقدم الخدمة أو دون الحاجة لأمر قضائي.

وينص الفصل السادس على صلاحيات الحصول على المعلومات وإصدار الإشعارات. تضمن هذه الصلاحيات حصول المفوض العام ومفوض الشكاوى وحاكم النظام على المعلومات التي يحتاجونها لأداء أدوارهم.

كما يسمح هذا الفصل أيضًا باستخدام أوامر الحظر. إن أمر الحظر يُعد وسيلة لوقف العاملين ومقدمي الخدمات الذين يرتكبون مخالفات من تقديم بعض خدمات رعاية كبار السن.

الفصل السابع - إدارة المعلومات

يتضمن الفصل السابع قواعد جديدة لإدارة المعلومات في نظام رعاية المسنين. سيساعد ذلك على حماية خصوصية الأفراد. كما سيساعد أيضا على التأكد من شفافية المعلومات عن مقدمي خدمات الرعاية المسجلين.

يتضمن الفصل:

- إطارَ عملٍ مُحدَّثًا لإدارة المعلومات
- تعريفًا جديدًا للمعلومات المحمية
- من يمكنه جمع المعلومات المحمية واستخدامها والكشف عنها ومتى يمكن ذلك.

يتضمن الفصل السابع أيضا المزيد لحماية المبلغين عن المخالفات - الأشخاص الذين يطالبون بتصحيح الأوضاع. هذا للتأكد من أن كبار السن وأسرهم والقائمين على رعايتهم والعاملين يمكنهم الإبلاغ عن المعلومات، دون خوف من التعرض للعقاب أو المعاملة غير العادلة.

يمكن للأشخاص تقديم بلاغ إذا كانوا يعرفون أو يعتقدون أن شخصًا ما لم يلتزم بالقانون.

الفصل الثامن - متفرقات

يغطي الفصل الثامن المسائل الأخرى التي ستدعم نظام رعاية المسنين. ويشمل ما يلي:

- كيف ومتى يمكن لحاكم النظام والمفوض العام ومفوض الشكاوى أن يطلبوا من الآخرين التصرف نيابة عنهم
- متى يتمكن محافظ النظام والمفوض من الموافقة على النماذج وفرض الرسوم واستخدام برامج الكمبيوتر لاتخاذ قرارات محددة
- أنه يمكن لوزير رعاية المسنين وضع القواعد.

يجيز هذا الفصل للأشخاص طلب مراجعة بعض القرارات التي يتخذها المفوض العام ومفوض الشكاوى وحاكم النظام والهيئة المستقلة لتحديد أسعار خدمات الصحة ورعاية المسنين.

كما يوضح أن حاكم النظام سيقدم تقريرًا عن عمله ويراجع مبالغ الإيداع الخاصة بالإقامة القابلة للاسترداد كل عام.

دعم القانون الجديد والخطوات التالية

Aged Care (Consequential and Transitional Provisions) Act 2024 [قانون رعاية المسنين (الأحكام المترتبة والانتقالية) لعام 2024]

أصبح *قانون رعاية المسنين (الأحكام المترتبة والانتقالية) لعام 2024* ساري المفعول في 10 ديسمبر/كانون الأول. إنه تشريع يتيح بدء تطبيق قانون رعاية المسنين الجديد ويدعم الانتقال إليه.

ويسعى القانون إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية كما يلي:

- جعل قانون رعاية المسنين الإطار التشريعي الرئيسي لرعاية المسنين، وذلك من خلال إلغاء القوانين الحالية - بما في ذلك *قانون رعاية المسنين لعام 1997* ، و*قانون مفوضية جودة وسلامة رعاية المسنين لعام 2018*، و*قانون رعاية المسنين (الأحكام الانتقالية) لعام 1997*
- التأكد من أن جميع المعلومات المتعلقة بقانون رعاية المسنين تشير إلى *قانون رعاية المسنين لعام 2024* بدلاً من القوانين القديمة
- توضيح كيفية تغيير القوانين الحالية إلى القانون الجديد اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2025
- تعديل قوانين حرية المعلومات، و*قانون التأمين الوطني ضد الإعاقة لعام 2013* و*قوانين الجرائم لعام 1958* للاستجابة لتوصيات المفوضية الملكية رقمَي 77 و88.

سيضمن ذلك استمرار حصول كبار السن على رعاية آمنة وعالية الجودة أثناء انتقالنا إلى القانون الجديد. كما يتيح لمقدمي خدمات رعاية المسنين المعتمدين بأن يصبحوا مقدمي خدمات رعاية مسجلين بموجب النظام الجديد.

الحصول على ملاحظات حول اللوائح

ستدعم مجموعة من اللوائح القانون الجديد. توضح اللوائح كيفية تنفيذ القانون الجديد عمليًا. يمكننا مراجعة هذه القواعد وتعديلها عند الحاجة بمرور الوقت. على سبيل المثال، إذا ظهرت أي مشكلات أو طَرأت تغييرات على أفضل الممارسات.

معظم هذه اللوائح موجودة بالفعل وستصبح جزءًا من القانون الجديد. ولكن ستُضاف بعض اللوائح الجديدة أيضًا. على سبيل المثال، اللوائح التي تشرح آلية تمويل برنامج الدعم في المنزل.

نود الحصول على ملاحظاتكم لمساعدتنا في:

- تحسين اللوائح بناءً على ما يطرحه المجتمع من ملاحظات
- التأكد من أن اللوائح تتضمن الملاحظات التي تلقيناها خلال المشاورات السابقة
- معرفة ما يحتاجه مقدمو الخدمة للاستعداد للقانون الجديد

تُعّد هذه المشاورات أيضًا وسيلة لمساعدة الجميع على فهم كيفية تأثير اللوائح على كبار السن والرعاية المقدمة لهم

يمكنك معرفة المزيد عن المشاورات المتعلقة باللوائح من خلال:
www.health.gov.au/our-work/aged-care-act/consultation.

مساعدة الأفراد على الاستعداد للقانون الجديد

سندعم كبار السن وعائلاتهم ومقدّمي الرعاية لهم، بالإضافة إلى قطاع رعاية كبار السن، للاستعداد للقانون الجديد.

سنتأكد من أن الأشخاص المتأثرين بالتغييرات يفهمون ما يلي:

- ما الذي يعنيه ذلك لهم: ما سيتغيّر وما سيبقى على حاله.
- ما الذي يحتاجون إلى فعله للاستعداد ومتى ينبغي إجراء التغييرات.

- ما هي المعلومات والإرشادات التي سنقدّمها، ومتى وكيف يمكن الحصول عليها.

قمنا بتشكيل فريق عمل خاص بانتقال رعاية المسنين بهدف مساعدة القطاع على التكيف مع القانون الجديد. سيعمل هذا الفريق مع القطاع لتحديد المشكلات وحلّها وتقديم المشورة للحكومة.

يضم الفريق خبراء يتمتّعون بخبرات واسعة في مجال رعاية المسنين بما في ذلك مجالات التنظيم وتقديم الخدمات والتعليم والتدريب والبيانات والرقمنة ورعاية كبار السن وأفراد مجتمعات الشعوب الأولى والكوادر العاملة في مجال رعاية كبار السن والرعاية السريرية والرعاية الأولية.

سيتولّى فريق العمل أيضًا مراقبة التغييرات وتوجيهها لضمان تنفيذها على النحو الملائم.

لمعرفة المزيد عن فريق عمل انتقال رعاية المسنين، يرجى زيارة https://www.health.gov.au/committees-and-groups/aged-care-transition-taskforce.